التحولات الاجتماعية في المجتمع الليبي وانعكاساتها على أدوار المرأة
دراسة ميدانية بمدينة ترهونة

إعـداد

مبروكة إشتيوي محمد عطية

إشـراف

أ.د/ سامية قدري ونيس

أستاذ علم الاجتماع

كلية البنات

جامعة عين شمس ـ مصر

د/ محمد عمر سالم

مدرس علم الاجتماع

كلية الآداب والعلوم بترهونة

جامعة الزيتونة ـ ليبيا

أولا:المقدمة "الإشكالية":

تحتل قضايا المرأة موقعا متقدما بين أولويات المجتمع الدولي في المرحلة التاريخية المعاصرة وهي في الوقت نفسه تعد من أكثر الموضوعات جدلا بين الثقافات المختلفة ولا سيما بين التيارات الثقافية المتباينة داخل المجتمع الواحد ؛ ويرجع ذلك إلي تزايد الاهتمام بالديموقراطية وحقوق الإنسان وموجات التحرر الفكري والإنساني التي يشهدها العالم بأسره تحت تأثير العولمة وما يرتبط بها من تحولات هيكلية في السياسات الإجتماعية والاقتصادية في دول العالم المختلفة والتي كان لها الانعكاس الكبير علي نشوء أدوار نسائية مستحدثة غير تقليدية.

فالمجتمع الليبي شهد هو الآخر خلال العقود المنصرمة تغيرات جذرية في بنيته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، ومن أهم هذه التغيرات الاقتصادية هو التحول الذي حصل علي نمط المعيشة في ظل المرحلة النفطية، بحيث أصبح يعيش معظم السكان في المناطق الحضرية ، والتحول الاقتصادي وبشكل شبه كامل علي النمط الرأسمالي أو اقتصاد السوق وتحسن مستوي الدخل الفردي ، ودخول التكنولوجيا الحديثة في الاقتصاد والانخراط في سيرورة العولمة الاقتصادية وغيرها من الجوانب ، أما علي الصعيد السياسي فقد أدي الانفراج السياسي أواخر الثمانينات إلي بدء مسيرة التحول الديموقراطي، وبدأ المجتمع المدني يلعب دورا ديناميكيا في الحياة العامة ، كذلك، فعلي الصعيد الاجتماعي ، فقد انتشر التعليم بمستوياته المختلفة وانحسرت الأمية إلي مستوي متدن، وحدثت تغيرات كبيرة علي بنية الأسرة حيث أصبحت الأسرة النووية الأكثر شيوعا ، ومما لا شك فيه ، أن من أبرز التغيرات ، تلك المتعلقة بأوضاع وأدوار المرأة الليبية ولاسيما المرأة في مجتمع الدراسة ؛حيث شهدت تحولات جوهرية في مكانتها والأدوار المرتبطة بها ،فقد أكدت حركة التغير على وضع المرأة، بصفتها إنسانا له حقوق مساوية للرجل، ومن ثم صدرت العديد من القوانين والتشريعات الخاصة بمكانتها الاجتماعية،والأدوار والحقوق المرتبطة بها،وهي الحقوق السياسية،وقوانين الأحوال الشخصية،وقانون الخدمة العسكرية،وقوانين العمل والوظيفة،وحق تولي الوظائف القضائية، حيث اتيح لها فرص الالتحاق بكل مراحل التعليم، بما يمكنها من اقتحام مجالات العمل المختلفة التى كان البعض منها حكراً على الرجال فقط، ومن ثم ارتفعت مشاركتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية في المجتمع الليبي. ومن هنا سعي الباحثون من مختلف التخصصات إلي دراسة هذه التحولات وتأثيرها علي المجتمع من ناحية ، وعلي أوضاع وأدوار المرأة من ناحية أخري ، وتأتي هذه الدراسة كجزء من هذه الاهتمامات البحثية ترصد تأثير التحولات علي النساء في المجتمع الليبي عامة ،وفي واحدة من المناطق التي ظلت بعيدة عن الدراسة وهي مدينة ترهونة.

وتتمثل إشكالية الدراسة الراهنة في رصد أوجه التحولات الاجتماعية في المجتمع الليبي وانعكاساتها علي طبيعة أدوار المرأة ،للوقوف علي حقيقة واقعها ومكانتها وأدوارها في المجتمع بالإضافة إلي تسليط الضوء علي أهم العوائق التي تعرقل مسيرة تقدمها ، والآليات الملائمة لتفعيل دورها في المجتمع الليبي. وتتبلور الإشكالية في سؤال عام مفاده:

إلى أي مدى حدث تغير في أدوار المرأة الليبية نتيجة للتحولات العالمية الحديثة؟

ويرتبط بهذا التساؤل عدد من التساؤلات التالية:

١- ما أوجه التحولات الاجتماعية التي طرأت علي المجتمع الليبي؟
٢- ما طبيعة أدوار المرأة في المجتمع الليبي؟
٣- ما انعكاسات التحولات الاجتماعية علي طبيعة أدوار المرأة داخل المجتمع الليبي؟
٤- ما التحديات التي تواجه تقدم مسيرة المرأة في المجتمع الليبي؟
٥- ما الآليات التي يمكن استخدامها في تفعيل دور المرأة في المجتمع الليبي ؟
٦- ما التصور المستقبلي لوضع المرأة داخل المجتمع الليبي؟

وبالإجابة على هذه التساؤلات يمكن للدراسة أن تحقق الأهداف التالية:

١- معرفة أوجه التحولات الاجتماعية التي طرأت علي المجتمع الليبي.
٢- الكشف عن طبيعة أدوار المرأة في المجتمع الليبي.
٣- التعرف علي انعكاس التحولات الاجتماعية علي طبيعة أدوار المرأة داخل المجتمع الليبي.
٤- تسليط الضوء علي أهم التحديات التي تواجه تقدم مسيرة المرأة في المجتمع الليبي.
٥- الكشف عن الآليات الملائمة لتفعيل دور المرأة في المجتمع الليبي
٦- التعرف علي التصور المستقبلي لوضع المرأة داخل المجتمع الليبي.

ثانيا: المفاهيم الأساسية للدراسة:

يتناول هذا الجزء، المفاهيم الأساسية للدراسة ،وبعض المفاهيم الإجرائية المرتبطة بموضوعها،وهي كالتالي :

١- التحولات الاجتماعية: Social Transformation

يعني مفهوم التحول الاجتماعي ماهو أبعد من التغيير، بجوانبه الكمية والكيفية، فهو حالة كيفية تعبر عن تغيرات عميقة في العلاقات الأساسية بين مكونات ومستويات البنيان الاجتماعية للمجتمعات الإنسانية، ومابين تلك المجتمعات من علاقات كما أن التحول يتسم بالشمول والسرعة النسبيين، وبما ينقل التكوين الاجتماعي من حالة إلى أخرى. (اعتماد علام، عبد الباسط المعطي، ٢٠٠٣، ١٠٨). ويذكر ولبرت مور W.Moore أن التحول "هو التغير المتسارع في مختلف العصور السابقة التي شهدت تغيرات بطيئة ومتباعدة،فالتحول هو التغير السريع الذي يحدث كثيراً أو دائماً،وبالتالي يرتبط هذا التحول بالتغير حسب درجة الانتشار،فإذا كان التغير سائداً في كل مكان فنتائجه حدوث تحول في كل مكان أيضاً،إلا أن التحول لا يكون مؤقتاً أو مرتبطاً بالضرورة بوجود أزمات بل هو مكون من تغيرات متشابكة ومعقدة تحدث بصورة متتابعة يتبعها عادة فترات هادئة نسبياً،كما أن نتائجه لا تتوقف بصورة مطلقة بل تتسم بالامتداد الإقليمي والعالمي(عبد الهادي الجوهري:١٩٨٣).

وتنطلق رؤيتنا للتحولات الاجتماعية من خلال فهمنا لها بوصفها عملية اجتماعية تتضمن عدداً من الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية حيث نرى أن هذه التحولات مجتمعه قد أدت إلى إحداث التغيرات الكافية على كافة أنساق المجتمع الليبي وأدت إلى حدوث تغير في أدوار المرأة الليبية وظهور أدوار نسائية مستحدثة.

٢- مفهوم الدور:Role

هو السلوك والوظيفة اللذان يقوم بهما الفرد ويتوقع الآخرون أن يقوم بهما وهذا يعني أن الأدوار مرتبطة بالتقدير الاجتماعي، بمعنى أن المجتمع بتوقع أدوار الأفراد حسب نوعية ومستوى مراكزهم ومكاناتهم الاجتماعية التى يشغلونها في البناء الاجتماعي، فكل مركز اجتماعي ومكانه اجتماعية يضمان أدوار سلوكية متوقعة، فمثلاً بعض الأفراد يشغلون مراكز اجتماعية كأباء داخل أنساقهم الأسرية، لذلك يطلب منهم وبتوقع منهم أن يقوموا بأدوار معينة كالإنفاق على الأسرة والضبط الاجتماعي للأولاد وهؤلاء الأباء قد يكون لهم مكانات اجتماعية على مستوى المجتمع ككل، إذا كانوا أغنياء وملتزمين دينياً نتوقع منهم مساعدة الفقراء والمحتاجين وكذلك عدم الإسراف... إلخ. (محمد الجوهري، ٢٠٠١، ٦٤).

واستند فكر الدور الاجتماعي على مفهوم التوقعات المتصلة بالمراكز الاجتماعية داخل البناء الاجتماعي،ولكل مركز من هذه المراكز أنواع مختلفة من التوقعات تحدد وتقنن تصرفات الافراد،ومتصلة بعضها ببعض فتكون شبكة واسعة في العلاقات الاجتماعية داخل المجتمع،وينظر هذا الفكر للفرد على أنه شخص يشغل مركزا واحدا أو عدة مراكز اجتماعية مختلفة داخل البناء الاجتماعي،وهذا يوضح أن الدور الاجتماعي يعمل على ربط الفرد بالبناء العام.(معن خليل،١٩٩١، ٢٤٣).

ويذكر"محمد الجوهري" الدور على انه السلوك والوظيفة اللذان يقوم بهما الفرد. ويتوقع الآخرون أن يقوم بهما،وهذا يعني أن الأدوار مرتبطة بالتقدير الاجتماعي،بمعنى أن المجتمع يتوقع أدوار الأفراد حسب نوعية ومستوى مراكزهم ومكانتهم الاجتماعية التي يشغلونها في البناء الاجتماعي،فكل مركز اجتماعي ومكانة اجتماعية يضمان أدوار سلوكية متوقعة(محمد الجوهري:١٩٩٢).

المفهوم الإجرائي للدور:

وفي ضوء ماسبق يمكن أن نستخلص تعريفاً إجرائياً يتواءم، وطبيعة إشكالية الدراسة، ومن ثم فإن التعريف الإجرائي لمفهوم الدور"بأنه مجموعة الأفعال والأنشطة التي يقوم بها الفرد نتيجة شغله مركز اجتماعي معين". **ويعرف دورالمرأة** "بأنه مجموعة الأفعال والمجهودات والأنشطة التي تبذلها المرأة في بعض المجالات الاجتماعية،والاقتصادية،والسياسية،والثقافية داخل البناء الاجتماعي،ويعد تحليل أدوار كل من المرأة والرجل أداه لفهم بعض قضايا علم الاجتماع، ومن ثم فإن مفهوم الدور يقدم نماذج لتحليل أدوار المرأة في السياق الاجتماعي والثقافي للمجتمعات.

ثالثا: الإستراتيجية المنهجية للدراسة:

يطرح هذا الجزء الإجراءات المنهجية للدراسة من خلال عرض الدراسة الاستطلاعية، ومناهج وطرق جمع البيانات التي اعتمدت عليها الدراسة:

١- نوع الدراسة:

تعد هذه الدراسة من ضمن الدراسات الوصفية التحليلية ، فهي تعتمد على جمع الحقائق وتحليلها وتفسيرها لإستخلاص دلالتها، والتعرف على خصائصها، وذلك لمعرفة ورصد أدوار

المرأة في المجالات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية، بالصورة التى هى عليها في المجتمع الليبي، فالدراسات الوصفية لا تقف عند مجرد جمع البيانات والحقائق بل تتجه إلى تصنيف الحقائق والبيانات وتحليلها ثم استخلاص النتائج وتفسيرها (عبد الباسط حسن، ١٩٩٠، ١٩٩).

٢- منهج الدراسة:

يشير مفهوم المنهج إلى الأسلوب أو الطريقة التى يتبعها الباحث للوصول إلى هدف بحثه،حيث اعتمدت الدراسة الحالية علي منهج المسح الاجتماعي بالعينة ،الذي يرتكز علي معلومات كافية ودقيقة عن ظاهرة أو موضوع محدد وخلال فترة أو فترات زمنية معينة وذلك من اجل الحصول علي نتائج عملية يتم تفسيرها بطريقة موضوعية وبما ينسجم مع المعطيات الفعلية للظاهرة،وكونه منهج يعتمد علي الاستبيان كأداة رئيسية والإستعانة بدراسات حالة لبعض النساء المتميزات.

٣- عينة الدراسة:

تختلف أنواع العينات باختلاف الطرق التي تتبع في اختيارها وإن كانت جميعها تهدف إلى تمثيل المجتمع الأصلى تمثيلاً صحيحاً بحيث تحتوي العينة المختارة على جميع مميزات وخواص مجتمع البحث . لذا استخدمت الدراسة الحالية العينة العشوائية الطبقية النسبية ، فهي الطريقة الأكثر تناسباً مع موضوع الدراسة وتساعد على تحديد صفات المجتمع حتى يمكن دراسة الكل عن طريق الجزء، حيث بلغت عينة الدراسة(٢٠٩) مفردة من النساء العاملات المقيمات بمدينة ترهونة، وتم سحب العينة من أربعة القطاعات بالمدينة وهي [التعليم، الصحة،الصناعة، المصارف] مراعياً في ذلك أن يكون حجم العينة المأخوذ من كل شريحة متناسباً مع حجم هذه الشريحة ذاتها ، وأن يكون لكل شريحة كسر للعينة كما لغيرها من الشرائح داخل المجتمع الأصلي(اعتماد علام:٢٠١٢)

٤- أدوات جمع البيانات:

إن استخدام الأداة في الدراسة يعتمد على طبيعة البيانات التى يريد الباحث الحصول عليها لتحقيق أهداف دراسته، ويمكنه أن يستخدم أكثر من أداة للوصول لغرضه. واستخدمت الدراسة الراهنة الأدوات التالية:

أ- الاستبيان:

تم استخدام هذه الأداة في الدراسة للحصول على بيانات تقدم وصف الأدوار المتغيره للمرأة في ظل التحولات الاجتماعية التي شهدها المجتمع الليبي،وقد راعت الباحثة في تصميم استمارة الاستبيان شروط الاستبيان الجيد من حيث الصياغة والمضمون ونوعية الأسئلة وترتيبها،كما تم تجربة الاستبيان قبل صياغته في صورته النهائية وذلك للتحكم في أية أخطاء قد تحدث. والتأكد من سلامة الصياغة وملاءمتها لثقافة المبحوثات والفترة الزمنية اللازمة للتطبيق وإغلاق بعض الأسئلة المفتوحة والتأكد من صدق وثبات الاستمارة،وتم تقسيم استمارة الاستبيان إلي سبعة محاور واشتملت هذه المحاور علي ٥٤ سؤلاً.جاء المحور الأول بعنوان البيانات

الأساسية، وتناول المحور الثاني التحولات الاجتماعية في المجتمع الليبي، بينما ركز المحور الثالث علي طبيعة أدوار المرأة، واهتم المحور الرابع بانعكاس التحولات الاجتماعية علي طبيعة أدوار المرأة داخل المجتمع الليبي،بينما تناول المحور الخامس العوائق التي تواجه مسيرة المرأة، وعرض المحور السادس آليات تفعيل دور المرأة ، بينما اهتم الفصل الأخير بالرؤية المستقبلية لأدوار المرأة الليبية.

ب- المقابلة:

استخدمت الباحثة في الدراسة الحالية أسلوب المقابلة المتعمقة، كونها أسلوب يجمع بين الباحث والمبحوث في موقف مواجهة، مما تتيح له فرصه أكبر للتعمق في فهم الظاهرة التى يقوم بدراستها بسبب التعامل المباشر مع المبحوث، وعلى هذا الأساس تمت صياغة دليل يستخدم أثناء إجراء المقابلات يتكون من أسئلة مفتوحة محكمة البناء والتنظيم تحت نفس بنود الاستبيان بهدف الحصول على أكبر قدر من المعلومات حول التغيرات التي أصابت أدوار المرأة الليبية،نتيجة للتحولات الاجتماعية التي شهدها المجتمع في مرحلة ما بعد النفط. وقد تم تطبيق هذا الدليل على بعض النساء المتميزات بمجتمع الدراسة.

٤- مجالات الدراسة:

أ- المجال المكاني:

ويقصد به النطاق المكاني لإجراء الدراسة، حيث تقع وحدات التحليل والاهتمام ضمن الحدود الإدارية لمدينة "ترهونة "تقع في الشمال الغربي من ليبيا،وتبعد عن ساحل البحر المتوسط حوالي(٤٠)كم وتبعد عن طرابلس(٨٨)كم،يحدها من الشمال وادي الشرشارة،ومن الجنوب محلة سيدي احميد،ومن الشرق محلة الأكوام،ومن الغرب المشروع الزراعي،وتم اختيار المدينة بناء على أن المنطقة تعرضت لتحولات اجتماعية واقتصادية وثقافية تعكس أدوار المرأة الليبية مع ارتفاع مستوى التعليم وخروج المرأة للعمل وظهور الصناعة.

ب- المجال البشري:

ويتضمن جمهور البحث الذين تشملهم الدراسة، حيث يقتصر المجال البشري للدراسة على النساء الليبيات في مدينة ترهونة.حيث اتضح من خصائص أفراد عينة الدراسة، بأنه قد تراوحت أعمار عينة الدراسة الأعلى نسبة لصالح الأقل من [٣٠ عاماً] وهي الفئة التي عاصرت التحولات الاجتماعية في المجتمع الليبي،وبلغت نسبة المتزوجات في عينة الدراسة[٧٥،١%] وربما يرجع ذلك إلي التحولات الاجتماعية التي طرأت علي عادات وتقاليد الزواج في مجتمع الدراسة، كما اتضح أن أغلب أفراد العينة يحملون المؤهل الجامعي بنسبة[٥٢،٢%] للمستوي التعليمي،وهذا مؤشراً هاماً يدل علي تحسن الخدمات التعليمية في مجتمع الدراسة نتيجة للتحولات التي طرأت علي أدوار المرأة، بينما تراوح عدد الأبناء بالأسرة ما بين [١-٣] أبناء، حيث احتلوا المركز الأول وهذا يدل علي تغير نظرة المرأة المعاصرة عن الاتجاه الذي كان سائداً في السابق نحو كثرة الأبناء عزوة ؛ نظراً للتحولات التي شهدها مجتمع الدراسة، كما يعد نوع الأسرة النووية هو السائد في مجتمع الدراسة؛ نظراً للتحولات التي طرأت علي الأوضاع الإسكانية وتوفير المساكن العصرية في المجتمع، وأيضاً قد وصل أكبر دخل لأفراد عينة الدراسة من[٥٠٠-١٠٠٠]ديناراً

ليبيا بالنسبة لأكثر الأفراد كما تبين أن مصادر الدخل لدى المرأة متمثلة في الراتب الحكومي حيث جاءت نسبتهم [٩٥,٢%]؛ ويرجع ذلك للتحول الذي طرأ علي مستوي المعيشة مما أدي إلي إحداث نقلة هائلة وتغيرات سريعة لدخل الفرد في مجتمع الدراسة.

جـ- المجال الزمني:

بدأت هذه الدراسة في ابريل من عام ٢٠١٥،ومرت بمراحل متعددة،تم تقسيمها إلى ما يلي :

المرحلة الأولى : مرحلة الاطلاع على التراث النظري.

تضمنت هذه المرحلة الاطلاع على بعض الكتب الخاصة بالتراث النظري حول أدوار المرأة وقضايا النسوية والدور الاجتماعي. بجانب الاطلاع على الدراسات السابقة التي تناولت موضوع المرأة،وقد وضعت الباحثة نصب عينيها محاولة الاطلاع على أحدث ما وصلت إليه الدراسات سواء الاجتماعية والثقافية والقانونية لمسايرة التطور الذي يقتضيه البحث العلمي .وبعد اختيار مجتمع الدراسة وهي مدينة ترهونة،كان لابد من البدء في المرحلة الاستطلاعية التي تقوم على إجراء الدراسة الأولية،وجمع المعلومات والبيانات اللازمة عن مجتمع الدراسة،وبلورة أسئلة العمل الميداني وكذلك تصميم الاستبيان واستخدام أدوات البحث المختلفة.

المرحلة الثانية : جمع المادة الميدانية.

وبدأت هذه المرحلة بعد الانتهاء من مرحلة الدراسة الاستطلاعية وإجراء التعديلات اللازمة لأسئلة الاستبيان ودليل المقابلة،وركزت هذه المرحلة على جمع المادة الميدانية من المبحوثات من خلال استمارة البحث، واستخدام الدليل بصوره متعمقة علي حالات الدراسة.

المرحلة الثالثة : التحليل والتفسير.

تم الاستناد على أسلوب التحليل الكمي أو الرقمي في تحليل البيانات وذلك بعد الانتهاء من مرحلة جمعها من خلال استمارة الاستبيان ومراجعتها،ثم معالجتها من خلال برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) ويتم تفريغ المعلومات والبيانات بصورة رقمية في هيئة جداول باستخدام الأساليب الإحصائية التالية : حساب التكرارات،والنسبة المئوية،ومربع كاي،اختبارت ومعاملات الارتباط .

كما تم الاستناد على التحليل الكيفي في دراسة الحالات للنساء المتميزات،لأن في مثل هذا النوع من التحليل يتم التعبير عن البيانات الخام وعن نتائج التحليل بصورة غير كمية،على الرغم من أن التعبيرات الكمية العامة او الإجمالية يمكن أن تكون داخلة كمكون أساسي في هذه الصياغات الكيفية، وميزة هذا التصميم هو أنه يسمح للباحثة أن تدرس وتوسع نطاق المعرفة عن أدوار المرأة في المجتمع الليبي لما تحتاجه المرحلة الراهنة من دراسات متعمقة تسبر أغوار الواقع،من أجل تفعيل دور المرأة في كافة المجالات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية في المجتمع الليبي .

رابعا: الإطار النظري للدراسة:

تعد النظرية العلمية نسقاً تصورياً تمت صياغته في ضوء الخبرة بالمعرفة العلمية المتاحة، وفي ضوء الخبرة بالواقع التاريخي، والمعاصر للظواهر، وحركتها، يصف هذا النسق، ويفسر خصائص الظواهر، ومكوناتها، وحركتها، وعلاقة هذه الظواهر ببعضها، ومستقبل هذه العلاقات، لذا يتألف هذا النسق من مفاهيم وقضايا ومقولات نظرية، وقوانين، ويستند النسق إلى فلسفة واضحة، أو كامنه لها رؤيتها للإنسان أو للمجتمع أو للكون أولهم جميعاً. (عبد الباسط عبد المعطي، ٢٠٠٢، ٣٧).

وبناء على ذلك يتحتم على الباحث أن يعالج الدراسة الحالية في إطار نظرية الدور الاجتماعي ، والنظرية النسوية ،كونها اهتمت بدراسة أدوار المرأة في المجتمع، وأسباب تدني دورها، كما أن هذه النظريات أكدت على ضرورة أن تتخلص المرأة من القيود الثقافية التى تكبلها وتقصيها عن أبراز دورها ومشاركتها الفعالة في تحديث المجتمع.

١- نظرية الدور الاجتماعي:

تعد نظرية الدور من النظريات الهامة في تفسير جانب من الحياة الاجتماعية أو فهم الشروط التى يجب أن تتحقق لمتطلبات الحياة الاجتماعية، ومن بين هذه الشروط الأساسية عملية النقل الثقافي لأساليب السلوك والعادات والقيم وتحديد الأدوار الاجتماعية وهو مجال نظرية الدور،كما أنها في صياغتها الحديثة تقدم التصورات النظرية والتفسيرية للأدوار التى تتم في نسق اجتماعي معين، ولذلك فإن مصطلح نظرية الدور لايشير إلى نظرية واحدة فقط، وإنما يعني مجال دراسة يتسع لعدد من التفسيرات والفرضيات لما يحدث من أدوار في الحياة الاجتماعية تسعى النظرية – كأي نظرية علمية أخرى إلى محاولة الفهم والتنبؤ والتحكم في الظواهر التى تقع في نطاق دراستها (سامية الساعاتي، ١٩٧٢).

وللأدوار عدة انواع منها المعياري والمتوقع والوظيفي،فالدور المعياري هو مجموعة من المتطلبات النابعة من الثقافة الكلية التي ترسم للأشخاص ادوارهم في حدود مراكزهم المتباينة والقيم المعمول بها في الثقافة،وبهذا يصبح لكل فرد دور معياري في المجتمع.والدور المتوقع هو ما يتوقع الشخص أن الاحرين ملزمين بأدائة نحوه في موقف معين والعكس.اما الدور الوظيفي فهو الدور الفعلي او الدور المؤدي بالفعل لأنه يؤدي وظيفة التوافق مع الثقافة الكلية او الفرعية او الجماعية (سامية الساعاتي،١٢٣،١٩٧٥) .**وفي اطار اهمية الأدوار التي تؤديها المرأة الليبية باعتبارها احد القضايا التي تشغل تفكيرها،اهتمت هذه الدراسة** للوقوف علي طبيعة هذه الأدوار ومحدداتها،وخصائص كل منها وكذالك بيان المعوقات التي يمكن ان تترتب علي هذه الأدوار،سواء داخل الاسرة او المجتمع.ولهذا اعتمدت الدراسة الحالية علي نظرية الدور،كونها تنطلق من رؤية المجتمع باعتباره مجموعة مراكز اجتماعية مترابطة ومتضمنة أدوارا اجتماعية يمارسها الافراد الذين يشغلون هذا المركز،ويستند كذالك علي مفهوم التوقعات المتصلة بهذه المراكز الاجتماعية أنواعا محتلفة من التوقعات التي تحدد تصرفات الافراد وتتصل ببعضها لتكون شبكة من العلاقات الاجتماعية داخل المجتمع.(معن خليل،٢٤٢،١٩٨٢).

٢_النظرية النسوية:

تعد النسوية حركة اجتماعية تجمع بين النظرية والممارسة السياسية، تسعى لتحقيق المساواة بين الرجال والنساء، وترجع أصولها الأولى إلى إنجلترا في القرن الثامن عشر وفي

أوائل القرن العشرين، وكان هذا المصطلح يشير إلى المناديات بمنح المرأة حق الإقتراع، وإلى غيرهن من الداعيات إلى السماح بالترشح للانتخابات، والتحاق النساء بالتعليم وبالمهن المختلفة. ويتمثل أساس الحركة النسوية في الاعتقاد بأن النساء تعيش في مرتبة أدنى من الرجال في الثقافة الغربية، لذلك تسعى الحركة النسوية إلى تحرير النساء من هذا الخضوع وإعادة بناء المجتمع على نحو يتم بمقتضاه إزالة نظام السلطة الأبوية. (سماح عبد الغني ،٢٠١٤ ،١٩) ولذلك ظهرت الحركة للدفاع عن حقوق النساء، والدعوة إلى المساواة بين الجنسين وبالتالي تضع منظور يذهب إلى التخلص من التبعية والاضطهاد وعدم المساواة والظلم الذي تعاني منه النساء بسبب جنسهن. (chris beaslay 1999 27).وبدأت حركة تحرير المرأة، أو ما يشار إليه بالموجة الأولى من النسوية، سنة ١٨٣٠ واستمرت حتى عام ١٩٢٠، وكان تركيز المشاركين والمشاركات فيها على الحصول على الحقوق المدنية للنساء في مجتمعاتهم، لهذا كان اتجاه الحركة في ذلك الوقت اتجاهاً ليبرالياً يسعى للتأكيد على المساواة، ويحارب من أجل تأمين حقوق مساوية للنساء أسوة بالرجال.

ومن جانب آخر كانت بداية الموجة النسوية الثانية في ستينات القرن العشرين، وبدأت إرهاصات هذه الموجة مع ظهور المؤلفة بيتي فرايدان Betty Fridan بكتابها (السحر الأنثوي والغموض الأنثوي) في عام ١٩٦٣. وتعد الأفكار التى قدمتها بيتي فرايدان أفكاراً مستمدة من مقوله "سيمون دي بوفوار" والتى تعد مؤسساً للموجة النسوية الثانية، بأن "المرأة لا تولد إمرأة بل تصبح إمرأة حيث تؤكد تلك المقولة أن النساء أنفسهن يقبلن تلك التبعية أو بمعنى آخر يقبلن وضع الاحتواء الثقافي. وقد أطلق على هذه الحركة "حركة التمركز حول الأنثى" التى تحولت من مجرد فكرة الحقوق الاجتماعية والإنسانية للمرأة إلى حركة تتمركز فيها الأنثى حول ذاتها وتحاول أن تتحرر من هيمنة الذكور، فالهدف من هذه الحركة هو رفع وعي النساء بأنفسهن كنساء. (إيمان عبد الوهاب، ٢٠١٤، ٢٨).

ونظراً لأن الدراسة ستستهدف الكشف عن مدى انعكاس التحولات الاجتماعية على أدوار المرأة الليبية، فقد رأت الباحثة الاستفادة من النظرية النسوية لكونها تقدم تفسيراً لأنماط أدوار المرأة، وكذلك للتعرف على نظرة الاتجاه النسوي إلى المرأة، وموقعها ومركزها الذي يجب أن تكون عليه في أي مجتمع من المجتمعات، وهذه النظرية تتسم بالعمومية في نظرتها للمرأة ومحاولة تفسير واقعها وموقعها على خارطة المجتمع، لأنها تشمل النظرة إليها في جميع الميادين الحياتيه (اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً وثقافياً).

تصنيفات الاتجاه النسوي:

إن الفكرة الأساسية في مختلف الاتجاهات النسوية تعتمد بالأساس على النظرة للمرأة ككيان وشخصية مستقلة مساوية للرجل، إلا أن الاختلافات بين تلك الاتجاهات تتعلق بمفهوم الحرية الشخصية للفرد وحدود تلك الحرية بالنسبة للمحيط المجتمعي للفرد،ويتضمن الاتجاه النسوي ثلاث تصنيفات أساسية تترتب تاريخياً على النحو التالي:

- الاتجاه النسوي الفردي Individualist Feminism.
- الاتجاه النسوي الاشتراكي Social Feminism.
- الاتجاه النسوي الراديكالي Radical Feminism.

وقد عنى الاتجاهان الأول والثاني بقضايا المساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية كإنعكاس بمطالب الحركة النسوية القديمة والتى

بدأت في القرن التاسع عشر وامتدت حتى ستينات القرن العشرين، أما الاتجاه الثالث فيركز على قضايا متطرفة تمركز في معظمها حول سيطرة الأنثى ومحاولة التعامل معها على أنها فئة اجتماعية منفصلة ومستقلة وذات اهتمامات وحاجات خاصة. (سهير العطار، ٢٠٠٢، ٣٤).

وسوف تتبني الباحثة في دراستها الحالية ما طالبت به الحركة النسوية في حركتها الاولي وهو الاتجاه النسوي الفردي أوالليبرالي ،في تفسيره لأدوار المرأة،ومدى تحقيق المساوة بين الرجال والنساء في مختلف مجالات الحياة العامة. وينتمي الاتجاه الليبرالي إلى منهج الثورة الفرنسية وامتداداته الفكرية، ويستند على مبدأ المساواة والحرية للمطالبة بحقوق للمرأة مساوية لحقوق الرجل في مختلف مجالات الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية.وقد ركز الهدف الأساسي للاتجاه النسوي الليبرالي على المطالبة بالحقوق المدنية والسياسية للمرأة، وعلى الرغم من أن هناك مساواة رسمية بين الرجال والنساء، إلا أن المفكرات من النساء يناقشن أسباب عدم تحقق هذه المساواة على أرض الواقع، ويرجعن الأسباب إلى "المواقف، والتمييز، ورفض تنفيذ القوانين أو رفض تعديلها"(charvat john 1982 139).

ولقد حقق هذا الاتجاه تقدماً ملموساً في أوروبا وأمريكا خلال القرن التاسع عشر في المسائل المتعلقة بحق التعليم وقوانيين الطلاق وحق رعاية الأطفال فيما يتعلق بالمرأة،بينما الانجازات في مجال العلوم السياسية ظلت تواجة ضغوطا شديدة.(المرجع السابق،٤٦).ومن هذا المنطلق ؛يقوم الاتجاه المعاصر للنسوية الليبرالية علي اساس ان الهدف الاهم لتحقيق التحرر النسائي هو تحقيق المساواة الجنسية ؛ولذالك يري الاتجاه الليبرالي أن الأدوار الجنسية هي السبب في حصول المرأة علي مكانة اقل من مكانة الرجل ،وحرمانها من الحصول علي المكانة العلمية والسياسية بالمجتمع ، وتمكينها من ممارسة حقوقها وأدوارها.(نورة المساعد،٢٠٠٠، ١٣).

وخلاصة القول، أن هذا الاتجاه النسوي نجح في أن يطرح العديد من القضايا والمفهومات التى كان لها انعكاس واضح في قضايا المرأة مثل (العدالة، والمساواة، والمشاركة، التمكين) إضافة إلى المناداة المستمرة من قبل انصار الاتجاه النسوي الداعية إلى إبراز أدوار المرأة وذلك بإتاحة الفرص أمامها وعدم حصرها في أدوار هامشية. وكان له الأثر الكبير في تغير نظرة المجتمع للمرأة وبالتالي تغيير وصفها وهذا مالوحظ من تزايد اندماج النساء في مختلف مجالات الحياة وزيادة مشاركتهن الفعالة في مختلف الأصعدة بما فيها المجال السياسي.

خامسا: التراث البحثي للدراسة:

بإستقراء التراث البحثي حول قضية التحولات الاجتماعية وانعكاساتها على أدوار المرأة فإن الباحثة قامت بعرض بعض الدراسات ذات الصلة بموضوع الدراسة الحالية من حيث القضايا التي ركز عليها موضوع البحث،والإجراءات المنهجية المتبعة فيها انتهاء بأهم النتائج التي خرجت بها،ونظرا لتعدد القضايا التي يتناولها موضوع البحث الحالي فقد تم تقسيم الدراسات السابقة إلى أربعة محاور رئيسيه يتناول المحور الأول : دراسات حول أدوار المرأة في التنمية،بينما يختص المحور الثاني: بدراسات حول التمكين الاقتصادي و الاجتماعي للمرأة، أما المحور الثالث: تضمن دراسات حول التحولات الاجتماعية ودورها في تغير أدوار المرأة،ويليه

المحور الرابع :يضم دراسات حول أدوار المرأة في المجتمع الليبي،ومن بين هذه الدراسات التي تخص المحاور السابقة ما يلي:

فعلى المستوى العالمي سعت دراسة جيهان قمر (2000:Qamar Jehan) إلى بحث دور ووضعية المرأة داخل نطاق عملية التنمية الحاصلة في باكستان،والتعرف على الوضع الحالي للنساء فيما يتعلق بالتعليم والوظيفة،وكذلك التعرف إلى أي حد وعلى أي مستوى تشارك النساء في جهود التنمية الاقتصادية بباكستان، وعلي الصعيد العربي تنطلق دراسة (نشوى توفيق : ٢٠٠٤) بأنه على الرغم من الجهود المبذولة والانجازات التي تحققت للمرأة في المجال الاقتصادي خلال العقود الماضية،إلا أن هناك الكثير من المعوقات والإخفاقات التي تحول دون وصولها إلى درجات عالية من التمكين الاقتصادي.وتهدف الدراسة التعرف على أبعاد التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة العاملة بأجر في القطاع الرسمي الحضري،وأيضاً التعرف على العلاقة بين بعض المتغيرات كالدخل وسنوات الخبرة والدرجة الوظيفية وبين مقاييس التمكين الاقتصادي والاجتماعي لذا المرأة العاملة في القطار الرسمي الحضري،في حين دراسة (أريج زهران : ٢٠٠٤) تبحث عن أثر التحولات الجديدة في دور المرأة بالجمعيات الأهلية،فضلا عن معرفة العوامل الذاتية التي تؤدي إلى مشاركة المرأة في هذه الجمعيات،بالإضافة إلى التعرف على مدى تأثير الثقافة السائدة في مشاركة المرأة وكذلك التعرف على أهم المعوقات التي تواجه المشاركة الفعلية للمرأة في الجمعيات الأهلية، أما علي الصعيد المحلي هدفت دراسة (خديجة المجبري : ١٩٩٩) بمعرفة مدى مساهمة المرأة الليبية في النشاط الاقتصادي،بعد التغيرات التي حدثت في المجتمع الليبي،وخاصة بعد صدور العديد من التشريعات التي تشجع المرأة على الخروج للعمل، والتعرف عن الضغوط التي أدت إلى مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي.

واعتمدت هذه الدراسات على العديد من المناهج مثل المنهج الوصفي التحليلي،والمسح الاجتماعي،والمنهج المقارن،كما استعانت بعض الدراسات منهجياً بالمدخل القانوني المؤسسي،وتحليل المضمون للخطاب السياسي. وتمثلت أدوات جمع البيانات في دليل العمل الميداني،المقابلة، والاستبيان. **وساعد تنوع المناهج في الوصول إلى النتائج التي سعت الدراسات في تحقيقها ومن بينها** : دراسة جيهان قمر (2000: QamarJehan) أوضحت أن النساء يشكلن جزءاً لا يتجزأ من العملية الاقتصادية بالدولة سواء داخل أو خارج بيوتهن وسواء في القطاع الرسمي أو غير الرسمي وسواء في المناطق الحضرية أو الريفية،وغالبية النساء العاملات في باكستان(٧٢,٢%) أعملت في قطاع الزراعة بينما تمثل نسبتهن في الصناعة (١٣ %) ويمثلن (١١ %) في القطاع الخدمي والخدمات الشخصية،أما بالنسبة لمشاركة النساء في القطاعات الأخرى فهي صغيرة، وأيضاً هناك عدد يقدر ب (٢) مليون امرأة تشكل عمالة حضارية غير رسمية تشتغل في البيوت (أداء مهام للأسر ومنشآت لمشروعات أعمال شخصية) وأخريات تعملن خارج البيوت (في الصناعة وفي قطاع الإنشاءات وفي الخدمات المنزلية). ويتصف القطاع غير الرسمي بوجود مستويات قليلة في التعليم والمهارات ونقص مصادر رأس المال وضعف الدخول ودرجة عالية من التفرقة،وتفتقر النساء بحكم عزلتهن التقليدية إلى وجود معلومات عن قوى السوق لذلك فهن تعتمدن على مقاولين ووسطاء ويتم استغلال جهلهن خارج نطاق الحماية الشرعية.

وتوصلت دراسة (نشوى توفيق : ٢٠٠٤) إلي أن المرأة العاملة حققت تمكيناً من حيث اتخاذ القرارات الاقتصادية لأسرتها وكذلك تحقيقها للتمكين فيما يتعلق بتصرفها بحرية في ممتلكاتها. والمدخرات البنكية الخاصة بها وكذلك في حصولها على الموارد الاقتصادية والتحكم فيها،وكذلك حققت المرأة تمكيناً على مؤشر اتخاذ القرار والمشاركة فيه، بينما أثبتت دراسة (أريج زهران : ٢٠٠٤) إلى أن التحولات العالمية والمحلية الاجتماعية الجديدة لعبت دوراً كبيرا في زيادة نسبة مشاركة المرأة في الجمعيات الأهلية،وممارسة المرأة لمختلف الأنشطة كالنشاط البيئي والثقافي والسياسي والصحي وحقوق المرأة وبالتالي فإن المتوقع يوحى باختراق المرأة لكافة الأنشطة وعدم عزوفها عن أي نشاط،كما أكدت على تغير الأدوار التي قامت بها المرأة بالجمعيات الأهلية كدورها في الندوات والمؤتمرات والأبحاث النظرية والميدانية والدور الإشرافي التخطيطي والمراقبة والتنفيذ ومن ذلك يتضح اتجاه تغير أدوار المرأة نحو مزيد من التوسع والمواكبة لاحتياجات المجتمع ،

ومن جانب أخر أوضحت دراسة (خديجة عبد الكريم المجبري : ١٩٩٩) إلى أن المرأة ساهمت في النشاط الاقتصادي وهذا راجع في نوعين من الضغوط،أحدهما ضغط مادي تجلى في الحاجة المادية للأسرة والرغبة في تحسين المستوى المعيشي لأسرتها،والأخر ضغط معنوي بسبب نظرة المجتمع الدونية للمرأة،وخاصة المرأة العاملة من خلال تكريس العادات والأعراف السلبية تجاه المرأة،هذا من ناحية وصدور العديد من القوانين التي تشجع المرأة على الخروج للعمل والمساهمة في عملية التنمية،إلا أن مظاهر التشجيع سواء من الدولة أو من بعض الأسر للمرأة،أدى إلى زيادة مساهمة المرأة الليبية في القوى العاملة من ٦,٥% إلى ١٤% خلال الفترة من ١٩٧٠ إلى الفترة ١٩٩٥،كما أشارة هذه الدراسة إلى ميل المرأة الليبية إلى العمل في مجالات الخدمات الخاصة التعليم والصحة،وبينت أن العوامل الاقتصادية تأتي في مقدمة دوافع خروج المرأة للعمل،كما أكدت الدراسة زيادة نسبة تفهم المجتمع الليبي لبيعة عمل المرأة وتشجيعها بشكل تدريجي وإيجابي.

في النهاية،اتفقت هذه الدراسات على أن المرأة لا تقل قدرة عن الرجل في العمل والإنتاج،إلا أن هناك انخفاض درجة مشاركة المرأة نظرا لوجود العادات والتقاليد التي تقف دون ذلك، علاوة على ذلك إن التحولات الاقتصادية والاجتماعية ولدت سلسلة من التبدلات الفرعية التي أثرت في كل شرائح المجتمع وخاصة النساء ودورهن في الأسرة وفي المجتمع،فهذا التحول يتضمن ظهور أدوار ونظم وسلوكيات جديدة مختلفة عن الأدوار والنظم والسلوكيات التقليدية القديمة.

سادساً:مناقشة النتائج وتحليلها وتفسيرها في ضوء المعطيات النظرية والتراث البحثي:

تمحورت الدراسة الراهنة في تساؤل عام مفاده: إلي أي مدي حدث تغير في أدوار المرأة الليبية نتيجة للتحولات العالمية الحديثة؟.وانبثق عن هذا التساؤل بعض الأسئلة الفرعية حاولت الدراسة الحالية الإجابة عليها وفقاً لطبيعة كل محور من محاور الدراسة علي النحو التالي:

المحور الأول : النتائج المتعلقة بأوجه لتحولات الاجتماعية:

دار هذا المحور حول أوجه التحولات الاجتماعية السائدة في المجتمع الليبي المعاصر، وتوصلت الدراسة الحالية إلي عدة نتائج من أهمها حدوث تحولات جدرية في أغلب مجالات

الحياة الاجتماعية والاقتصادية بعد اكتشاف النفط والذي أكدته الدراسة بأنه الدافع الأول وراء التحولات الاجتماعية في المجتمع الليبي عامة ومجتمع الدراسة خاصة، وجاءت في قمة هذه التحولات مستوى الطموح لدى المرأة بنسبة(٦١،٧%) وما ينطوي عليه ذلك من مراكز وأدوار متعددة ومتباينة والمتمثلة في التطور العلمي للمرأة، وخروجها إلى العمل المأجور،كما أفصحت بأن مصادر التعرف علي العالم الخارجي لأفراد العينة يتمثل في الفضائيات، ومن خلالها أسهمت وسائل الإعلام في دعم المرأة ببرامج وأنشطة إعلامية موجهة لتفعيل دورها وإبراز ما تقدمه للمجتمع بنسبة[٩١،٤%]،

كما أشارت النتائج إلي أن القانون الليبي عزز من مكانة المرأة ودورها في المجتمع ،وهذه النتيجة تؤكد علي أهمية التدخل القانوني الذي أشارت له النظرية النسوية بأنه الحل المناسب للمساواة بين الرجال والنساء في كافة الحقوق والواجبات، وتتفق نتائج الدراسة الحالية مع ما ورد بدراسة (خديجة عبد الكريم المجبر ،١٩٩٩) التي جاء في أحد نتائجها بأن صدور القوانين والتشريعات الليبية أدت إلي زيادة مساهمة المرأة في القوي العاملة من ٦,٥ % إلي ١٤ % خلال الفترة من ١٩٧٠ إلي ١٩٩٥ ،واللافت للنظر في هذا المحور بأن دور المرأة في المجال السياسي لمجتمع الدراسة ظل ضعيفاً؛ وربما نظراً لقوة الإطار القيمي للمجتمع ،كما إن مشاركتها في بعض المؤسسات والأعمال التطوعية والجمعيات الخيرية والمراكز الاجتماعية ما زالت محدودة ، كما يبدوا وبالمقابل من خلال النتائج السابقة أن أوضاع المرأة وأدوارها في ليبيا لا تتفق مع تلك الذي أشارت له (النظرية النسوية) والداعية إلى تحرير النساء من القمع الذي تمارسه السلطة الذكورية ضدهن ،والتي تهدف إلي المساواة بين الرجل والمرأة في جميع الحقوق ،وخاصة في النواحي السياسية.كما أكدت الدراسة علي عدم حرص أفراد العينة علي تولي المناصب القيادية ،وربما نظراً للموروث الثقافي الاجتماعي الذي يشكل الثقافة الشعبية التي تكرس دونية المرأة.

المحور الثاني : النتائج المتعلقة بطبيعة أدوار المرأة:

جاءت أهمية هذا المحور من الدراسة في التعرف علي موقف المرأة الليبية نحو بعض القضايا التي تتعلق بأدوارها داخل وخارج الأسرة . أي القضايا ذات الصلة بأدوارها قديماً وحديثاً ،حيث اتضح إن المرأة الليبية قد استفادت من التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي شهدها المجتمع في مرحلة ما بعد النفط ، حيث بدأت أدوار المرأة ومكانتها تتطور كثيراً إلى الأفضل عما كانت عليه سابقاً ، ثم إن هناك تحولات واضحة في علاقة الزوج بالزوجة والمشاركة الفعالة بينهما في إدراة شئون المنزل وتعليم وتربية الأبناء حيث جاءت نسبة الموافقة[٥٧،٩%]من أفراد العينة،ووجود مستوي عال من التطلع للأمهات نحو تعليم أبنائهن الذكور والإناث علي السواء، وهذا يعد من التحولات الكبيرة التي حدثت في المجتمع الليبي ،وهي تمثل أحد القضايا النظرية للاتجاه النسوي بأن التعليم يمثل قضيه أساسية لدى كل النسويات؛ وذلك لأنه يثير تساؤلا عن السبب الذي تتعلم المرأة من أجله ، وقد اعتبر عنصراً حيوياً لبلوغ التحرير الاقتصادي والاستقلالية ،كما اتضح أيضاً إلي أن الأدوار الأسرية من الأمور المشتركة بين الزوجين وجاءت علي رأسها تزويج الأبناء بنسبة[٨٩،٥%]، كذلك هناك تغيرات جذرية على مستوى الاختيار للزوج وأصبحت من الأمور التي تنفرد بها المرأة بنسبة[٧٩،٩%] ،وأيضاً أجمعت النتائج على ضرورة تنظيم الأسرة من أجل تنشئة اجتماعية

أفضل للأبناء وجاءت النسبة[٧٩،٩%]من أفراد العينة، فقد أصبحت المرأة الليبية متحررة إلى حد كبير من تلك القيود التي كبلتها لفترة طويلة إما بحجة العادات والتقاليد أو بحجة الالتزام بأحكام الدين .

وأشارت الدراسة إلي أن المرأة الليبية لا زالت مرتبطة ببعض المهن التي تعتبر تقليدية وجاءت في قمتها مهنة التعليم بنسبة[٧١،٣%]، يليها الصحة بنسبة [٥٥،٥%]، وتبتعد عن المهن التي لا تتفق مع المعايير الثقافية للمجتمع ،والتي لا تبيح الاختلاط ،وإنما تمارس الأعمال التي تتلائم مع طبيعة المرأة بنسبة[٨٤،٢%]، وأن أهم الأسباب التي تدفع المرأة للعمل كما حددتها عينة البحث هي الحاجة الاقتصادية للمساهمة في دخل الأسرة بنسبة [٦٣،٦%]، وهذه النتيجة الواردة حول الفقرة السابقة تتفق مع بعض النتائج بدراسة (خديجة عبد الكريم المجبري ،١٩٩٩) حول مساعدة المرأة في النشاط الاقتصادي راجع إلي ضغط مادي تجلي في الحاجة المادية للأسرة والرغبة في تحسين المستوي المعيشي لأسرتها، وقد جاء أيضاً في (نظرية الدور الاجتماعي) ما يتفق مع هذه النتيجة التي توصلت لها الدراسة الحالية في أحد جوانبها من حيث أن بقاء النوع يتوقف علي عوامل موروثة تفسر التباين في الأدوار، وبطبيعة الحال فإن العمل تحكمه عوامل وقوي اجتماعية مختلفة ومتداخلة لعل أهمها بعض العادات والتقاليد المترسخة في المجتمع التي تضع حواجز أمام عمل المرأة في كل القطاعات خاصة تلك الأعمال التي يكون فيها أسلوب العمل مختلطاً بين الرجال والنساء.

المحور الثالث: النتائج المتعلقة بانعكاس التحولات الاجتماعية على طبيعة أدوار المرأة داخل المجتمع الليبي.

أثبتت النتائج في هذا المحور أن المرأة الليبية قد استطاعت أن تغير من أوضاعها وأدوارها القديمة بأدوار نسائية مستحدثة؛ نتيجة لانعكاس التحولات الاجتماعية التي لحقت بالمجتمع الليبي على بعض القضايا الجوهرية المتعلقة بأدوارها في كافة جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، ومن ثم جاءت في قمة هذه التحولات التحسن في المستويات التعليمية للنساء بنسبة عالية ، يليها زيادة معدلات المشاركة في فرص العمل بصورة هائلة ، وأخيراً انفتاحها على العالم الخارجي .

المحور الرابع: النتائج المتعلقة بالتحديات التي تواجه المرأة داخل المجتمع الليبي.

كشفت نتائج هذا المحور عن ثمة مجموعة من التحديات الاجتماعية التي تواجه مسيرة تقدم المرأة الليبية ، ومن ثم تحول دون تفعيل دورها في مجتمع الدراسة ، جاءت تلك الصعوبات حسب درجة تأثيرها على النحو التالي :نظرة المجتمع التي ما زال ينقصها كثير من الوعي والتفهم والحكمة لدور المرأة بنسبة[٥٩،٨%] ، فيشير ذلك إلى النسق الثقافي والقيمي لمجتمع الدراسة الذي لم يتغير بشكل ملموس وتتوافق هذه النتيجة مع القضية النظرية ،التي تطرحها(نظرية الدور الاجتماعي) حيث تري أن أداء المرأة لدورها يتحدد من خلال ثقافة المجتمع وما تضفيه من قيمة اقتصادية واجتماعية علي ذلك الدور وبالتالي يكون أداء المرأة لدورها يختلف من ثقافة إلي أخري والتي تشكل الإطار المرجعي في تشكيل المعايير والتوقعات لأداء الدور،يلي ذلك من التحديات العادات والتقاليد التي ما تزال تتحكم في تحديد أوضاع المرأة وأدوارها في المجتمع ،كما أشارت النتائج أيضاً أن قلة الفرص الوظيفية المقدمة للمرأة في

مجتمع الدراسة من العوائق الاقتصادية التي تواجهها عينة البحث بنسبة[٤٢،٦%]، يلي ذلك العوائق السياسية المتمثلة في قلة الخبرة والدراية بالأمور السياسية والتي جاءت بنسبة[٥٠،٢%]؛ وربما نظراً لعدم وجود برامج وأنشطة تثقيفية للنساء في مجتمع الدراسة.

المحور الخامس: النتائج المتعلقة بآليات تفعيل دور المرأة داخل المجتمع الليبي

توصلت الدراسة الحالية إلى العديد من الآليات الاجتماعية التي تزيل الصعوبات أثناء قيام المرأة بأدوارها في المجتمع الليبي وكان على رأسها مواصلة المرأة لتعليمها وتوسيع مداركها وطريقة تفكيرها والذي يحسن بدوره آفاق المجتمع بنسبة[٧٤،٢%]، واللافت للنظر إلى أن تعليم المرأة من الآليات التي شكلت العمود الفقري للفكر النسوي في القرن التاسع عشر .

وأشارت الدراسة أيضاً على دعم تكافؤ الفرص بشكل عام بخلق التكافؤ بين الجنسين وتمتعهم بكافة الحقوق والامتيازات في جميع مجالات الحياة ،من أهم الآليات التي تبرز دور المرأة في العمل الاقتصادي ،وأخيراً توصلت نتائج الدراسة الحالية الدراسة إلي تفعيل االبرنامج التوعوي والتثقيفي بأهمية مشاركة المرأة ،كأحد الآليات التي تفعل دورها في الحقل السياسي،والنتيجة الحالية تتوافق مع هدف النظرية النسوية في (حركة التمركز حول الأنثي)، والتي دعت إلي وعي النساء بأنفسهن كنساء.

المحور السادس:النتائج المتعلقة بالرؤية المستقبلية لأدوار المرأة الليبية

وفي هذا الإطار تؤكد أغلب نتائج الدراسة الميدانية ؛ أن أهم جوانب التغيير في أدوار المرأة سيتم من خلال موافقة المجتمع على عمل المرأة في مختلف ميادين العمل والإنتاج ، ويكون لها الحق في المشاركة السياسية ، كما أن المجتمع سوف يكون أكثر مرونة في التعامل مع المرأة ، وسوف يعطيها الحق في الدخول إلى مختلف المجالات العلمية والمهنية، وأيضاً سيصيب التغيير مجالاً آخر خاصاً بالنسق القيمي ألا وهي العادات والتقاليد بالإضافة إلى المجال الأول الخاص بعمل المرأة وإشراكها في تنمية المجتمع ، والقضاء علي العنصرية وتوفير فرص عمل تلائم ظروف المرأة في المجتمع، وستصبح ذات شخصية مستقلة واعية تساهم في إعداد جيل ناجح، بينما يرى البعض الآخر من أفراد عينة الدراسة نظرة تشاؤمية ، حيث ترى أن مستقبل المرأة الليبية يبدو مظلماً وكئيباً ، نتيجة للأحداث الجارية في الوقت الراهن .

التوصيات :

وبعد كل ذلك يمكن للدراسة أن تسوق بعض من التوصيات لتفعيل دور المرأة في المجتمع والنهوض بأدوارها في مختلف مجالات الحياة ، وهي كما يلي :

- زيادة التعاون بين أفراد الأسرة ومساهمة الزوج في الأعمال المنزلية ، لكي لا يقع العبء بأكمله على عاتق الزوجة .

- الاهتمام بالخدمات المساندة للمرأة كإنشاء دور حضانات في المؤسسات لكي يتسنى للمرأة أن تنتج وترتقي في مجال عملها .

- زيادة تفعيل دور المرأة في المجالين السياسي والاقتصادي وتثقيفها في كل ما يختص بتطوير أدوارها ورفع كفاءتها للأحسن .

- إقامة منتديات وندوات تعالج وتهتم بقضايا المراة في المجال السياسي ، كما تساهم في زيادة الوعي المجتمعي بحقوق المرأة القانونية .

- العمل على تغير بعض القيم المعوقة لعمل المرأة؛ لتؤدي أدوارها في المجتمع على أكمل وجه ، وأن تقوم بالدفاع عن حقوقها من خلال مشاركتها في الجمعيات والانتخابات والمؤسسات وغير ذلك .

- إفساح المجال أمام المرأة لتحقيق تطلعاتها ، وإبراز مكانتها ، وإتاحة الفرص المتساوية مع الرجل ، واعتماد مبدا الكفاءة دون تمييز .

سابعاً: قائمة المراجـع

أولاً: المراجع العربية:

١. أحمد زايد وآخرون(٢٠٠٢).المرأة وقضايا المجتمع، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، القاهرة.
٢. أحمد زايد، واعتماد علام(٢٠٠٠). التغير الاجتماعي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.
٣. أحمد زكي بدوي(١٩٨٧). معجم مصطلحات، إنجليزي، فرنسي، عربي، دار الكتاب المصري، القاهرة.
٤. انتصار مسعود محمد،(٢٠٠٨).المرأة الليبية بين التقليد والحداثة، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة القاهرة.
٥. إيمان عبد الوهاب،(٢٠١٤).القروض الصغيرة كآلية لتمكين المرأة الفقيرة، أطروحة ماجستير، كلية البنات، جامعة عين شمس، .
٦. اعتماد علام، عبد الباسط عبد المعطي(٢٠٠٣)، العولمة وقضايا المرأة والعمل، أعمال الندوة العلمية لمركز الدراسات العليا والبحوث والخدمات المتكاملة بكلية البنات جامعة عين شمس، مراكز البحوث والدراسات الاجتماعية، جامعة القاهرة.
٧. اعتماد محمد علام(٢٠١٢)،الإحصاء في البحوث الاجتماعية، مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة الأولى.
٨. حيدر إبراهيم علي، التغير الاجتماعي والتنمية، القاهرة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ١٩٨٨.
٩. خديجة عبد الكريم المجبري(١٩٩٩). مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي، رسالة دكتوراه، كلية التجارة، الإسماعيلية، جمهورية مصر العربية.
١٠. سامية الخشاب(١٩٩٣). النظرية الاجتماعية ودراسة الأسرة، دار المعارف، القاهرة.
١١. سامية الساعاتي(١٩٧٢)الدور الوظيفي للزوجين في الأسرة المصرية، رسالة دكتوراه غير منشورة،جامعه القاهرة .
١٢. سامية الساعاتي(١٩٧٥). نظرية الدور- عرض تحليلي وتصور مقترح، في دراسات في علم الاجتماع والانتربولوجيا، القاهرة، دار المعارف.
١٣. سامية الساعاتي(١٩٧٥). دور المرأة في المجتمع المصري الحديث، القاهرة، المجلة الاجتماعية القومية، مجلة ١٢، العددين ٢، ٣ ، ص ٩١، ص ١٢١،المصرية العامة للكتاب.
١٤. سهير العطار(٢٠٠٢). الحركات النسائية من منظور اجتماعي، مكتبة المجلس القومي للمرأة، ط١، القاهرة.
١٥. سماح عبدالغنى عبدالعزيز،(٢٠١٤).بعض ملامح التغير الاجتماعي الثقافي في الريف المصري كما تعكسها العمالة النسائية،أطروحة دكتوراه، كلية البنات،جامعة عين شمس.

١٦. سارة جامبول(٢٠٠٢). النسوية وما بعد النسوية، ترجمة أحمد الشامي، المجلس الأعلى للثقافة، الطبعة الأولى، القاهرة.
١٧. صباح محمود عبد العال(٢٠٠٨). حقوق المرأة في قوانين الأحوال الشخصية، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة عين شمس.
١٨. عبد الباسط حسن،(١٩٩٥).أصول البحث الاجتماعي، مكتبة وهبة، الطبعة الحادية عشر.
١٩. عبد الباسط عبد المعطي(١٩٩٥). اتجاهات نظرية في علم الاجتماع، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية.
٢٠. عبد الباسط عبد المعطي (٢٠٠٢).في نظرية علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
٢١. محمد الجوهري (١٩٩٢).علم الاجتماع وقضايا التنمية في العالم الثالث، سلسلة علم الاجتماع المعاصر، الكتاب الحادي والعشرون، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
٢٢. مصطفى خلف عبد الجواد(٢٠٠٢). قراءات معاصرة في نظرية علم الاجتماع، القاهرة، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية.
٢٣. ميشيل مان، موسوعة العلوم الاجتماعية،(ترجمة/ عادل مختار الهواري، سعد عبد العزيز مصلوح، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، ١٩٩٤.
٢٤. معن خليل عمر(١٩٨٢). نقد الفكر الاجتماعي المعاصر: دراسة تحليلية ونقدية)، دار الآفاق.
٢٥. نادية عبد الوهاب، آمال عبد الهادي، الحركة النسائية العربية، مركز دراسات المرأة الجديدة، القاهرة، د.ت.
٢٦. نوره فرج المساعد(٢٠٠٠) النسوية فكرها واتجاهاتها، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، العدد ٧١،ص١٥.
٢٧. هالة منصور عبد الرحمن، الاتجاهات النظرية والبحثية في دراسات الحركة السنوية عالمياً ومحلياً، بحث غير منشور ٢٠٠٤.
٢٨. أريج زهران البدراوي(٢٠٠٤). التحولات الاجتماعية الجديدة في مصر وأثرها في تغير دور المرأة بالجمعيات الأهلية ، أطروحة ماجستير، كلية الآداب ، جامعة القاهرة .
٢٩. عبد الهادي الجوهري (١٩٨٣).قاموس علم الاجتماع ، مكتبة نهضة الشرق ، القاهرة ، ٢١٠ ، ، ص ١٩٨.
٣٠. نشوى توفيق احمد ثابت(٢٠٠٤). تمكين المرأة ودورها في عملية التنمية ، دراسة اجتماعية بمدينة القاهرة ، أطروحة ماجستير ،كلية الآداب، جامعة عين الشمس

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1. charavat, John, feminism, London J.M. Dert & sonsltd P1982.
2. Sacks,k. Engels Revisited: women the organization of Production and Private.
3. Chris, Beasley, what is feminism? Ah introduction To feminist Theory, London, Sagepublication 1998.
4. Charavet, J; Feminism, J. M don't and sons Itd. London. 1983.
5. Elisia bosindilo, women participation in social, political and Economic Activities in Tanzania, (2010).
6. Konig Nolten , Roden burg, sapteri, NISA studies in Asian Topics, 2004.
7. Property in toward and Anthology of women, et Ryna Reiter. New york: Monthly Review Press, 1975.
8. QamarJehan ,Rolr ,of women in Economic Development of pakistan ,for the degree of doctor of philosophy ,univeersity of Balochistan ,Quetta , 2000.
9. Report of the fourth world conference on women, Beijing, 4.15 september 1995 united Nations, New York, 1996, Art (15), page 3.